

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
الرقم: م / 92 / 2016
التاريخ: 2016/03/21

عطوفة المدير التنفيذي المحترم بورصة عمان

تحية واحتراماً،،

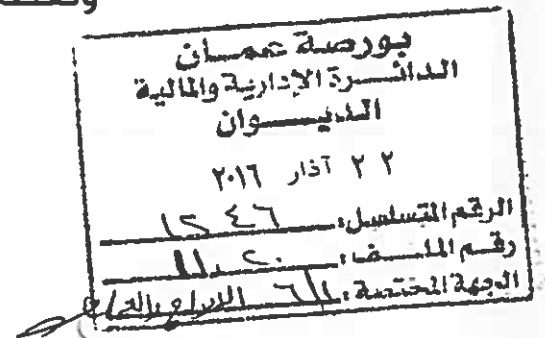
نرجو إعلامكم بأن البنك قرر دعوة الهيئة العامة إلى اجتماع عادي وغير عادي يوم السبت الموافق 2016/04/09 الساعة الثانية عشر والساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر في فندق جراند حياة عمان الكائن في جبل عمان الدوار الثالث .

نرفق لكم طيه ما يلي:-

- 1- الميزانية السنوية عن عام 2015 تتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والميزانية العمومية.
- 2- خطة عمل مجلس الإدارة للسنة المالية 2015.
- 3- كشف بالأسهم الحرة لغاية 2015/12/31.
- 4- نسخة من دعوة الاجتماع العادي للبنك.
- 5- نسخة من دعوة الاجتماع غير العادي للبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

شاكراً توفيق فاخوري



أهداف خطتنا المستقبلية 2016

- المحافظة على مركز البنك التنافسي في الأسواق التي يعمل بها. والارتقاء بالنسب المالية الرئيسية وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية على مستوى المعايير العالمية ومتطلبات الدول التي يتواجد بها البنك.
- مواصلة تطوير ابتكار منتجات وخدمات رائدة وحديثة ضمن مفهوم البنك الشامل، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمة المقدمة بما يسهم في المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد من كافة الشرائح المستهدفة.
- الاستمرار في المحافظة على العلاقات الجيدة مع العملاء الحاليين للبنك، بالإضافة إلى استغلال الفرص لتقديم الحلول المالية الشاملة والخدمات المصرفية إلى القطاعات الواعدة، في سوق الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز تواجد البنك الإقليمي من خلال استكمال الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الرقابية لتأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة "Conventional Wholesale Bank". والاستمرار في تقييم فرص التواجد في أسواق أخرى بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.
- مواصلة سياسة التفرع المستهدف في الأسواق التي يتواجد بها البنك، لتعزيز وصول منتجاته وخدماته إلى شرائح العملاء المستهدفين، وبما يحاكي استراتيجية البنك الهادفة للتواجد في مناطق جغرافية تخدم مختلف قطاعات الأعمال. مع الاستمرار في الارتقاء في بيئة الخدمة في منافذ التوزيع وفق هويتنا المؤسسية. هذا إلى جانب تنفيذ مشاريع توفير الطاقة الكهربائية.
- استمرار تطوير بيئة عمليات وتحديث سياسات ومنظومة إجراءات وقواعد البيانات، بما يسهم في انسيابية الخدمة، وتوفير أنظمة قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركائه التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.
- مواكبة آخر المستجدات الحديثة في سبيل الارتقاء بمنظومة قنوات الدفع الإلكترونية بحيث تشمل كل من بنك الإنترنت Internet Banking و بنك الموبايل Mobile Banking وبما ينسجم مع تعزيز الاشتغال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة من خلال نظام المدفوعات الوطني.
- الاستمرار في المحافظة على أعلى درجات التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، من خلال مواصلة البناء على القاعدة التكنولوجية والنقنية وأنظمة الاتصالات البنكية المتطورة التي يمتلكها البنك، بما يحقق الفعالية والكفاءة في العمليات ويقلل المخاطر. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: تطبيق نسخة مطورة من نظام المقاصة الإلكترونية (ECC Upgrade Version)، استكمال تطبيق

نظام المدفوعات الوطني (ACH)، تحديث قواعد البيانات لجميع أنظمة البنك لتصبح Oracle 11، استكمال استبدال نظام بنك الإنترنت، وتطبيق نظام CCM Blueing لقطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق نظام الموارد البشرية في بنك الأردن - سورية.

- تطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يتضمنه ذلك من استكمال تطوير عملية إدارة مخاطر محافظ الائتمان وبناء مؤشرات المخاطر في سبيل الارتقاء بالعملية الائتمانية. ومواصلة مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية بهذا الخصوص. والعمل على الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية، مع مراعاة خصوصية الدول التي يتواجد بها البنك. وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع يذكر منها: استكمال تطبيق النظام الآلي لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALM System) وفقاً لمتطلبات بازل III، تطبيق النظام الآلي للتصنيف الائتماني Risk Rating، إعداد واعتماد نتائج عملية التقييم لكفاية رأس المال (ICAAP) وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، واستكمال مراحل تطبيق النظام الآلي لمراقبة حسابات العملاء لغايات التحقق من امتثالها لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA). إضافة إلى تجهيز متطلبات شركة المعلومات الائتمانية.

- استمرار البنك بنهج تطوير وتنمية موارده البشرية وزيادة كفاءتها، والعمل على تطبيق مخرجات مشروع الجدارات الوظيفية لتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الجدارة والإنتاجية. بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق خطة التدريب الهادفة إلى الوصول إلى مستويات متقدمة من الكفاءة والفعالية لدى مواردنا البشرية.

- استمرار البنك في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المستهدفة، وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للبنك ومنظومة قيمه.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سميج عبدالرحمن طوقان

الأعضاء

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

الدكتور يغال مولود عبدالقادر ناغوج

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله الحجابي

السيد هيثم أبو النصر سليم اللقي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

السيد عمار معمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

السيد هيثم محمد سميج عبدالرحمن بركات اعتباراً من 2015/07/30

السيد حسام راشد رشاد مناع اعتباراً من 2015/07/30

السيد محمد أنور مفلح حمدان اعتباراً من 2015/07/30

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري لناية 2015/06/14

السيد جان جوزيف عيسى شمعون لناية 2015/06/23

السيد هيثم محمد سميج عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والتطبيقات العامة
لناية 2015/07/30

المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات

السادة ديليت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)
تأسست سنة 1960 ، سجل تجاري رقم 13
رأس المال المكتتب به 155.1 مليون دينار أردني

صندوق بريد 2140 عمان 11181 الأردن

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

bankofjordan.com.jo
boj@bankofjordan.com.jo

Call Center 06 580 7777

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

محضرات السيادات والسادة مساهمي

بنك الأردن الكوادمي

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في افتتاح السنوي لأقدم لكم التوازي المالية المدققة للسنة المنتهية في 2015/12/31 ويستعرض معكم أبرز الإنجازات والنتائج التي تحققت في عام 2015 من خلال التقرير السنوي الخامس والخمسين لبنك الأردن.



لقد شهد عام 2015 جولة من التطورات والتحولت التوعية الهامة التي أصابت البيئة الاقتصادية المحلية، حيث أنهى الأردن برنامج الاستعداد الائتماني الذي تم تطبيقه مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2012-2015) ونجح بتحويل حكمة قيادته السياسية الرشيدة ونجاحه بالتعاطف الدقيق الذي أنتجته اختياراته والصراعات الجيوسياسية، والتحديات الإقليمية الحادة التي عصفت بالديمقراطية وركت بكل أشكالها الأرواح المباشرة على الأردن في الاقتصاد والديمقراطية وسوق العمل، واستطاع الأردن مواصلة تسجيل معدلات نمو مستقرة كأحد أبرز محركات برنامج الاستعداد الائتماني، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسمار الثابتة خلال الأربع سنوات الأولى من عام 2015 حوالي 2.3%، وبسبب تقديرات صندوق النقد الدولي، وتم تخفيض نسبة النمو في موازنة الحكومة المركزية (بعد المنح) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% في عام 2011 إلى 2.3% في عام 2014. إضافة إلى نجاح الحكومة في طرح سندات يورو بوند في الأسواق المالية لتكثيفها من مواجهة التحديات المتزايدة التي تلقى بظلالها على المشهد الاقتصادي العام وتحويل النفقات والخدمات التزايدية في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم، والبيئة، وتبني عملية التصحيح وتحقيق التوازن بين الدين العام الداخلي والخارجي بهدف عدم مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعه من خلال السوق المحلية.

وعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه لا زال يعاني من الاختلالات الهيكلية المتراكمة والتقليدية، كصغر حجم الاقتصاد وارتفاع المديونية وضع الموارد وضعف القدرة التنافسية في خلق بيئة استثمار جاذبة، إضافة لضعف القطاع والمعالجة. وتبرز ذلك بوضوح في ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 ليصل إلى 13.8% مقابل 11.4% خلال نفس الفترة من عام 2014. كما وسجل رقم صافي الدين العام 22.8 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2015 مرتفعاً بنسبة 11% عن مستواه في نهاية عام 2014، وبما يعادل 84.1% من الناتج المحلي الإجمالي. للقرن لعام 2015، والتي مجموعة العوامل المتصلة بالبيئة التشريعية من حيث التعديل على نسبة الضريبة في قطاع البنوك، والتعرض في بعض التشريعات والتسهيلات الائتمانية، وتراجع الاستثمار العقاري نتيجة للسياسات والإجراءات الشفافة من الجهات المعنية، وانحسار سوق الائتمان في الجسم المصرفي نتيجة انخفاض الطلب على التسهيلات، لتسبب حملاً إضافياً وحديداً جديداً علينا مواجهته.

وعلى صعيد آخر واصلت المؤشرات الاقتصادية الأخرى أداها الإيجابي فسجلت احتياطيات الممتلكات من العملات الأجنبية مستويات مرتفعة وصلت إلى حوالي 13.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015 مقابل 14.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014. كما انخفض معدل التضخم بنسبة 0.9% خلال عام 2015 مقارنة بارتفاعه بنسبة 2.9% خلال عام 2014. وفيما يتعلق بعام 2016 فإننا نلتزم بإيجابية لقرص تحسين الأداء الاقتصادي من خلال ما قمض عنه ومؤثر لنفس الملاحظين من حيث طرح التقدم بواقع 2.1 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، وفورض مباشرة بواقع 1 مليار دولار لسد عجز الموازنة، وكذلك استثناء الصلاوات الأثرية من شروط قواعد التصدير الأوروبية.

وفي سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي وبهدف إنشاء بيئة اقتصادية ومصرفية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتؤكد عجلة التنمية المستدامة، قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2015 بطرح خزمة من الإجراءات التوعوية، يذكر منها تطوير الإطار التشغيلي للسياسة

النقدية بهدف تحسين إدارة السيولة لدى البنوك وتبني وقاية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى توفير خطوط الائتمان وبنك متوسعة الأجل للبنوك لعدد من القطاعات الاقتصادية، كما تم تخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية وبنك خلال عام 2015، وبلغ التخفيض 25 نقطة أساس في كل مرة، وذلك بهدف تفعيل نشاط الإحسان بتكلفة منخفضة وتعزيز الإنفاق المحلي ببقية الاستثمارات والاستثماري وبالتالي خفض النمو الاقتصادي، كما استمر البنك المركزي الأردني بالتعاون مع البنوك الأردنية من خلال مجلس المدفوعات الوطني في تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات الإلكترونية في الأردن في سبيل الحفاظ على سلامة نظام المدفوعات الوطني، وذلك من خلال التشغيل الآلي لنظم الدفع وفتح الأمل القانونية الشاملة لتعزيز الائتمان المالي وتبني التحويل لأدوات الدفع الحديثة.

المساهمة في النمو الاقتصادي

إن مؤسستكم هذه بمرکزها المالي القوي والبنك استطاعت، وعلى مدى الأعوام الأخيرة بكل خصائصها بأن تكون على قدر التحدي بل ولكن، بدعمها في ذلك رؤيتها المتفهمة والوضعية وتطبيقها للسياسات النوعية والحكوية في إدارة الموجودات والمطلوبات، والتي التواصل لرفع كفاءة وجودة محفظتها الائتمانية والاستثمارية من خلال التوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفقاً لاختيارات الأسواق التي يعمل فيها.

لقد أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في عام 2015 تحقيق صافي ربح عالمي لمساهمي البنك يبلغ 40.8 مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 13.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وتأتي هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع بند ضريبة الدخل على الظاهر في قائمة الدخل الوحيد، والتي يعود أهم أسبابها إلى ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على قطاع البنوك من 30% عام 2014 إلى 35% اعتباراً من بداية عام 2015، وانتهاءً بموجودات ضريبة مؤجلة. وعلى الرغم من تحالف قطاع الشركات نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار التي لا زالت تشهدها المنطقة وتأثر النشاط التصديري نتيجة إغلاق الأسواق الخارجية كالعراق وسورية وارتفاع كلفة النقل إلى هذه الأسواق، حيث سجلت الصادرات الكلية تراجعاً بنحو 6.1% خلال فترة المراقبة شهور الأولى من عام 2015 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2014. إلا أن البنك عوض ذلك بالنمو في التسهيلات الممنوعة للقطاعات الأخرى، ولكن توجه الحكومة لاعتراض الخارج أي إلى انخفاض بند استثمارات البنك في السندات والأدوات الحكومية، وبالتالي انخفاض التوافر الحكومية عليها بشكل ملموس، وبالرغم من ذلك فقد استمر إجمالي الدخل بالمحافظة على نفس مستواه المنخفض في عام 2014 فبلغ 125.2 مليون دينار. هذا ويذكر أن إجمالي الدخل قد تلقى معظمه من الإيراد التشغيلي للبنك، حيث شكل صافي إيراد الموارد والعمولات ما نسبته 88.9% من إجمالي الدخل، وذلك نتيجة تحسن وكفاءة إدارة موجودات ومطلوبات البنك، مما يمكن من مواجهة القوة الإبرالية له.

أما على صعيد مصادر واستخدامات الأموال، فقد وصل إجمالي وائلي العملاء إلى 1,564.9 مليون دينار وانخفاض بلغت نسبته 3.9% مقارنة بنهاية عام 2014، وذلك بما يلي متطلبات الاحتياجات التمويلية للعملاء، إلى جانب متطلبات عمليات السيولة للبنك، وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية (الصافي) من 1,100.6 مليون دينار إلى 1,142.2 مليون دينار وبنسبة 3.8% مقارنة بنهاية عام 2014. وقد استمر البنك في سياسة توسعته مع العملاء وبنكياً وإئتمانياً ومطلوباتهم ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية، ومحفظة التغير في بند المذكر المالي فقد وصلت موجودات البنك إلى 2,206.2 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 0.7%، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى 362.2 مليون دينار وبنسبة 7.9% مقارنة بعام 2014.

على صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، حيث تم تأسيس دائرة مستقلة لإدارة مخاطر محافظ الائتمان تفسر بدراسات السوق وتحليل المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى إعداد واعتماد سياسة مستقلة لإدارة مخاطر الائتمان. هذا وقد تم مراجعة وتقييم واعتماد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة لدرجة آخر المستجدات بهدف التخصيص، ومن ناحية أخرى فقد عمل البنك على مراجعة وتبديل سيناريوهات الأزمات الصاعدة وأجراء الاختبارات وفقاً لملف مخاطر البنك وطنية عمله.

كما أولى البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما يتسجم مع متطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها وفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحوكمة المؤسسية ركائز مهمة في علاقة البنك مع مساهميهِ ومورعيهِ والأطراف ذات العلاقة.

وعلى صعيد الارتقاء بموارد البنك البشرية وأصل البنك استثمار، بالتقوى البشرية وتطبيق برنامج العمل الاستراتيجي لتطوير إدارة الموارد البشرية، وخلال عام 2015 تم الانتهاء من تصميم واعتماد نطاق وقاموس الجدارات الوظيفية بما فيها الجدارات الأساسية والقيادية (Core & Leadership Competencies) على مستوى جميع الدرجات الوظيفية في البنك، الأمر الذي سيعملهم في تطوير عملية التوظيف والتدريب والتقييم وتحقيق الأهداف المطلوبة.

السادة المساهمين الكرام،

إننا في بنك الأردن نحرص على الارتقاء بأساليب العمل وتحقيق متطلبات العملاء، وتوقيع الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائنا في سبيل المحافظة على الكسبيات المحققة ومركز البنك التنافسي، وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين في المشهد الإقليمي وتأثير ذلك على التطلعات الاقتصادية في الأردن والمملكة، فإن استراتيجيتنا في بنك الأردن ستبقى الباب مفتوحاً لجميع الجيارات والاحتلالات ويسمى البنك للاستفادة من فرص النمو أيضاً ووجدت مركزاً على قوة مركزه المالي ومثابته وقاعدته الرأسمالية، وبأمل بأن يعمل عام 2016 في طيات أملنا في تحسين الوضع المضطرب في المملكة بما يسهم في نمو وازدهار النشاط الاقتصادي في الأردن، واستناداً إلى نتائج البنك المحققة لعام 2015، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ 31.02 مليون دينار، ورفع رأسمال البنك بمبلغ 44.9 مليون دينار عن طريق رسملة الاحتياطي الاحتياطي وحجزه من الأرباح المدوّرة وتوزيعها أسهم منحة مجانية ليسمح رأسمال البنك 200 مليون دينار/أسهم، وتوزيع البتقي من الأرباح المدوّرة للأعوام القادمة.

وفي ختام هذا اللقاء، أقدم بشكري باسم أعضاء مجلس الإدارة لعملائنا وساهميها على ثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك، وأسعدوا لي أن أعتبر عن بالغ تقديري للجهود الحثيثة والعمل الجاد الذي بذله أعضاء مجلس إدارة البنك وكفاءة موظفي بنك الأردن لتتألقهم وعملهم الدؤوب لتحقيق النتائج والإنجازات المستهدفة واحداً تلو الآخر. كما وكرر شكرنا لكافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حاضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله وروحه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

لقد حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءمة المالية والتوقعات وكفاءة إدارة الأصول، حيث بلغت نسبة كفاءة رأس المال 18.2% وبما يفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12% ودرجة بارز 11 البالغ 8% وبما يمكن جولة قيمته المستدامة. كما استمر البنك في المحافظة على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية لديه، وهذا يظهر بشكل جلي من خلال انخفاض نسبة التسهيلات غير الممولة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تزيل القوائد المعلقة) حيث بلغت 5.94% في نهاية عام 2015 مقابل 7.21% في نهاية عام 2014، ومن المؤشرات الإيجابية في هذا الجانب نسبة تغطية نفقات التشغيلات غير الممولة بعد تزيل القوائد المعلقة والائتمانية والتي بلغت 101.2% مقابل 101.9% مقابل 101.9% في نهاية عام 2014. هذا وقد تم تجنب مخاصمات بمبلغ 15.1 مليون دينار على قائمة السجل لإراجعة ومحفظة الديون غير الممولة ومحفظة تسهيلات بنك الأردن - سورية نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، مما أدى لمبلغ 15.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. إضافة إلى رصد مخصص لتدني العائدات التي ألت ملكيتها لبنك بعمالي 3.9 مليون دينار، علماً بأن هذه العائدات حسب الملمير الدولية للتأثير المالية لا يترتب عليها تدني، حيث بلغت القيمة المضافة لهذه العائدات 86 مليون دينار كما في نهاية العام 2015. وقد تم رصد هذا المخصص التزاماً من البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني الذي فرض علينا قيد مخاصمات إضافية مقابل هذه العائدات بمبلغ 1.4 مليون دينار لعام 2015 لتفروع الأردن، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي فرضت علينا قيد كامل قيمة العائدات المشكّلة مرة واحدة وبمبلغ 2.5 مليون دينار لعام 2015.

وعلى مستوى مؤشرات الكفاءة فقد سجل المائد على متوسط الموجودات 1.9% في نهاية عام 2015 مقارنة بما كان عليه برافق 2.2% عام 2014، وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي الأردني، وسجل المائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 11.7% في نهاية عام 2015 مقابل 14.4% في نهاية العام الماضي 2014. وهذا التغير يعود إلى ما ذكر سابقاً في بند الدخل، هذا وقد استمر البنك في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تجاوزت النسب المعدة في الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لجمعية بنك الأردن 131.8% كما في نهاية عام 2015 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني.

وبأسساً على قوة المركز المالي لبنك الأردن ونتاجه المالية وإجازته المحققة على مدى السنوات الماضية فقد عمل البنك على دراسة وتقييم فرص وجودى الاستثمار في أسواق عربية جديدة، ومثل أبرز ما تم إجازته في هذا المجال استهداف الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي الأردني وبنك المركزي البحرين لتأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة "Conventional Wholesale Bank" حيث يمثل مملكة البحرين أحد المراكز المالية الرئيسية في دول الخليج العربي.

السادة المساهمين الكرام،

لقد استمر بنك الأردن في العمل بنهج التطوير المستمر ومواكبة أفضل الممارسات العالمية في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، والارتقاء بالأداء على كافة المستويات التشغيلية والتنشيطية والموارد البشرية وبيئة العمل، وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية. وفي هذا المجال عمل البنك على تطوير استراتيجيته التسويقية وإضافة منتجات جديدة بمرزاً وخصائص إضافية مكّنت البنك من الوقوف على الاحتياجات الفعلية لعملائه ورياحتهم وتطلبتهم.

وفي سبيل مواكبة البنك لأخر المستجدات الحديثة في مجال الأنظمة التكنولوجية فقد استمر البنك في إجازة عدد من مشاريع الأنظمة الآلية التي نشئ بتطوير البنية التحتية للمعلومات، وإدارة العلاقة مع العملاء، وتطوير أساليب العمل، وفي ذات السياق، وبعد الارتقاء بملفظة عمليات الدفع ضمن قنوات البنك الإلكترونية، قام البنك بالدخول كمشرك في شركة الحلول المالية لخدمات الدفع بالهاتف النقّال بما يتيح الاستفادة من تطوير المنتجات المقدمة من القنوات الإلكترونية، وفي إطار تطبيق استراتيجية البنك المتبعة في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة والأمان لعملاء البنك، فقد قام البنك بتطوير بيئة العمل والأنظمة الآلية وسياسة أمن المعلومات بما يتوافق مع متطلبات معايير PCI، وحصل البنك على شهادة "PCI-DSS" (الإصدار الثالث) من مجلس أمن البحاثات العالمي.

وفي إطار سعي البنك الدائم لتزويد مصادر استثماراته وتسمية أعماله فقد استهدف البنك التوزيع في خدمات الحفظ الأمين، لتشمل السوق الفلسطيني، حيث سيعمل البنك على إطلاقها عام 2016 تلبية لتطلعات المحافظ والمشاركين الاستثمارية الأجنبية في فلسطين. ودعم ذلك حصول البنك على مراتب مقدمة في استطلاعين عالميين تم إصدارهما من مجلتي "Global Custodian" و "Global Investor" مما يؤكد جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال متفوقاً على عدد من البنوك الرائدة في المنطقة.

قائمة المركز المالي الموحد

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن	ديار اردني	
31 كانون الأول	2015	2014
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنوك مركزية	234,500,507	258,250,810
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	281,318,758	205,319,866
إذاعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,095,828	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	62,655,399	47,428,226
مشتقات أدوات مالية	866,107	750,745
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,142,237,246	1,100,617,301
موجودات مالية بالتحاقه الماطلة	227,655,707	451,957,464
استثمارات في شركات دائمة	1	1
ممتلكات ومعدات - بالصافي	25,795,455	27,268,112
موجودات غير ملموسة	3,320,303	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة	12,217,573	19,984,865
موجودات أخرى	59,558,989	70,382,718
مجموع الموجودات	2,206,221,873	2,190,187,366
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات :		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123,589,030	74,426,183
ودائع عملاء	1,564,886,963	1,628,473,303
تأمينات نقدية	111,171,152	102,111,486
مخصصات متنوعة	6,226,165	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	13,197,654	15,998,305
أموال مقرضة	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	19,704,999	20,022,138
مجموع المطلوبات	1,839,276,919	1,850,325,314
حقوق الملكية:		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به (المدفع)	155,100,000	155,100,000
الإحتياطي القانوني	67,716,833	61,177,439
الإحتياطي الإحتياكي	13,709,740	13,714,543
إحتياطي المخاطر المصرفية العامة	12,646,252	13,128,988
إحتياطي خاص	2,921,601	2,921,601
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(11,481,891)	(10,326,397)
إحتياطي القيمة العادلة	33,186,645	17,959,472
إرباح مدورة	88,442,614	82,070,084
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك	362,241,794	335,745,730
حقوق غير المسجلين	4,703,160	4,116,322
مجموع حقوق الملكية	366,944,954	339,862,052
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,206,221,873	2,190,187,366

تقرير مدقق الحسابات المستقل

8572 /م ع

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

فيما يتفق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2015 وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للمسابات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة مناسبة لتتمكن من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، فيما يتفقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتخذ بتحتيات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد مقبول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والمرض النازل للقوائم المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملازمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومقبولية التقديرات المحاسبية المدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نستند أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي الموحد لبنك الأردن كما في 31 كانون الأول 2015 وأداءه المالي الموحد، وقد قلناه التدقية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
31 كانون الثاني 2016
عاصم فؤاد حداد
دليلوت أند توش (الشريك الأوسط) - الأردن

إجازة رقم (588)

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

ديار اوزلي		ديار اوزلي		ديار اوزلي	
لستة المصاحبة في 31 كانون الأول 2014		2015		لستة المصاحبة في 31 كانون الأول 2014	
59,999,897	61,966,178				
5,131,143	4,674,828				
9,396,842	4,071,190				
(2,712)	(16,989)				
110,653	61,466				
(2,804,769)	(2,758,803)				
584,000	-				
2,178,042	1,131,128				
(2,042)	3,941,057				
289,863	3,214,347				
74,880,917	76,284,453				
(553,097)	221,572				
8,508,000	(155,000,000)				
(4,211,480)	3,698,605				
(69,666,959)	(45,691,136)				
3,834,703	6,882,672				
-	31,159,000				
84,267,580	(63,886,340)				
9,969,981	9,059,666				
500,956	-				
(4,736,904)	(781,850)				
27,912,780	(242,037,810)				
102,793,697	(165,753,357)				
(859,451)	(3,627,631)				
(19,882,159)	(19,562,896)				
82,052,087	(188,943,884)				
(231,132,000)	(94,480,374)				
219,373,741	318,797,131				
(250,002)	-				
12,758,045	-				
1,778,163	-				
116,577	(115,362)				
(5,669,521)	(4,634,780)				
1,063,036	199,536				
(1,476,967)	(609,886)				
(3,498,928)	219,141,765				
3,870,140	4,065,419				
(23,162,870)	(30,555,289)				
(19,292,730)	(26,489,870)				
2,804,769	2,758,803				
62,065,198	6,466,314				
314,724,322	376,689,520				
376,789,520	368,255,884				

قائمة الدخل الموحد

ديتار أردني		بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2014	2015		
122,842,904	111,672,273	القوائم الدائنة	
30,139,957	20,826,542	القوائم المدينة	
92,702,947	90,845,731	صافي إيرادات القوائم	
18,282,731	20,514,522	صافي إيرادات العمولات	
110,985,678	111,360,253	صافي إيرادات القوائم والعمولات	
2,826,654	2,791,535	إرباح عمولات أجنبية	
352,470	(130,717)	(خسائر) إرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
3,851,253	3,107,684	توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	
6,631,878	8,091,777	إيرادات أخرى	
124,647,933	125,220,532	إجمالي الدخل	
		نفقات الموظفين	
28,695,069	28,514,832	استهلاكات واطفاءات	
5,131,143	4,674,828	مصاريف أخرى	
19,248,982	20,921,269	مخصص لندي التسهيلات الائتمانية المتأخرة	
9,396,842	4,071,190	مخصص عقارات آتت ملكيتها للبنك	
-	3,941,057	مخصصات متنوعة	
2,178,042	1,131,178	إجمالي المصروفات	
64,650,078	63,254,354	الربح من التشغيل	
59,997,855	61,966,178	حصة البنك من أرباح شركة حليفة	
2,042	-	الربح قبل الضرائب	
59,999,897	61,966,178	بيل : ضريبة الدخل	
(15,175,308)	(21,903,385)	الربح للسنة	
44,824,589	40,062,793		
		ويعود إلى :	
47,127,403	40,835,470	مساهمي البنك	
(2,302,814)	(772,677)	حقوق غير المسيطرين	
44,824,589	40,062,793	الربح للسنة	
0.304	0.263	حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)	
		مخفض / أساسي	

